

Distr.: General
8 August 2023
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1540 (2004)

مذكرة شفوية مؤرخة 4 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
للهند لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة في نيويورك بأن تقدم طيه معلومات مستكملة عن
تنفيذ الهند للقرار 1540 (2004) والقرارات اللاحقة ذات الصلة به (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 4 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تقرير الهند عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والقرارات اللاحقة ذات الصلة به

تعتقد الهند أن قرار مجلس الأمن 1540 (2004) تدبير يرمي إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي قدمته الهند بشأن تدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، والذي يصدر بتوافق الآراء في كل عام، منذ عام 2002، وصدر آخر مرة في الدورة السابعة والسبعين.

وقدمت الهند تقريرها السابق (S/AC.44/2019/7، المرفق)، في آب/أغسطس 2019 وسلطت فيه الضوء على أنشطتها ومعلوماتها المستكملة في مجال ضوابط التصدير وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) منذ عام 2017.

معلومات أساسية

اعترفت الهند منذ وقت طويل بالتحدي الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بالنسبة لأمن الهند وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أضاف خطر حصول الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل جانبا آخر لهذا التهديد الخطير. والهند، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ملتزمة بالعمل معه لتحقيق الأهداف المشتركة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي.

وللهند سجل عريق في مجال عدم انتشار السلع والتكنولوجيات الحساسة وفقا لالتزاماتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وتتواصل الهند مع المحافل المعنية المتعددة الأطراف ومع البلدان الشريكة بشأن شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. ويستند تواصل الهند إلى التزامها الطويل الأمد بأهداف نزع السلاح النووي الشامل وغير التمييزي وأهداف عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

والهند طرف في المعاهدات المتعددة الأطراف لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وهي عضو في النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات التابعة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وترتيب فاسنار وفريق أستراليا؛ وتسهم جميعها في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وفرض ضوابط على السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وانضمت الهند إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي تشارك في جميع أنشطتها. والهند طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005. وهي أيضا طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

والهند، بوصفها مشاركا في مدونة لاهي لقواعد السلوك، تلتزم بأحكامها المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإخطارات السابقة لإطلاق القذائف التسيارية وعمليات الإطلاق الفضائية التي تقوم بها الهند. وتشارك الهند أيضا في الاجتماعات وتقدم إعلانها السنوي بموجب هذا الترتيب. وبالإضافة إلى ذلك، إن الهند عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي تتناول عدة أمور من بينها تمويل الانتشار.

والهند لديها نظام قوي قائم على القانون ينظم المسائل المتصلة بعدم الانتشار تطور على مدى العقدين الماضيين، ويستند إلى عناصر مستقاة من مختلف قوانينها الوطنية، ويحظر على الجهات الفاعلة من غير الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها (لا سيما لأغراض الإرهاب)، وينص على تدابير وضوابط على أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من سلع وتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام. وتشمل التشريعات ذات الصلة قانون أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها (حظر الأنشطة غير المشروعة) لعام 2005، وقانون الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لعام 1947، وقانون الجمارك لعام 1962، وقانون التجارة الخارجية (التتمة والتنظيم)، لعام 1992، وقانون الأسلحة لعام 1959، وقانون الطاقة الذرية لعام 1962، وقانون اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 2000، وقانون حماية البيئة لعام 1986 وقانون المتفجرات لعام 1884.

ويتيح قانون التجارة الخارجية (التتمة والتنظيم) لعام 1992 إصدار سياسة الهند في مجال التجارة الخارجية، وبموجب تلك السياسة، تحتفظ الهند بقائمة مراقبة الصادرات، أي المواد الكيميائية والكائنات الحية والمواد والمعدات والتكنولوجيات الخاصة. وإدارة الطاقة الذرية والمديرية العامة للتجارة الخارجية وإدارة الإنتاج الدفاعي هي السلطات المسؤولة عن إصدار التراخيص لتصدير الأصناف المدرجة في قائمة السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج والعسكرية. وتشمل عملية الترخيص تدابير تشمل الفحوص المستندية، وتقييم الاستخدام النهائي، والتحقق من المستخدم النهائي، والنظر في العوامل الأخرى من قبل المنظمات المعنية، وبالتالي، هناك تقييم شامل للمخاطر أثناء تصدير السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. ويجتمع الفريق العامل المشترك بين الوزارات، الذي ترأسه المديرية العامة للتجارة الخارجية ويضم 13 وزارة ومنظمة تابعة لحكومة الهند، كل شهر ويناقش طلبات الترخيص لتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج والمسائل ذات الصلة.

ويتناول المجلس المركزي للضرائب غير المباشرة والجمارك المسائل المتصلة بسياسة وإدارة الجمارك، والضرائب غير المباشرة، وغيرها من المسائل، وتشارك مديرية استخبارات الإيرادات ومختلف التشكيلات الميدانية الجمركية المنتشرة في جميع أنحاء البلد وتخضع لإشراف المجلس في فرض الضوابط الحدودية (بما في ذلك ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج). ونظام المجلس لإدارة المخاطر أداة هامة لإنفاذ جملة أمور منها ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج من جانب موظفي الجمارك الهندية.

وفيما يتعلق بآلية الإنفاذ لمنع الصادرات غير المأذون بها ومسائل الانتشار المثيرة للقلق وكشفها ومعاينة المسؤولين عنها، تشارك وكالات الجمارك والأمن، في جملة أمور، مشاركة نشطة في هذه الجهود. ويجري تنسيق هذه الأنشطة من خلال آلية مشتركة بين الوكالات تضم المنظمات المعنية التابعة لحكومة الهند، التي تجتمع دوريا لاستعراض هذه المسائل وأيضا في غضون مهلة قصيرة، إذا لزم الأمر، لندرس مسائل إنفاذ محددة زمنيا.

وبموجب الأحكام ذات الصلة من قانون أسلحة الدمار الشامل وقواعده، تعقد مختلف اللجان الاستشارية المعنية بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، والمواد النووية والمواد المتصلة بها، والأسلحة الكيميائية وما يتصل بها من أصناف، والأسلحة البيولوجية وما يتصل بها من أصناف، ومراقبة تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج، اجتماعاتها دوريا، بمشاركة المنظمات الحكومية المعنية بهذه المسائل، من أجل النظر في المسائل السياسية والمسائل ذات الصلة بالأحكام ذات الصلة من القانون وغيره من القوانين

الحكومية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من سلع وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج.

وما فتئت الوزارات والمنظمات الحكومية على اختلافها تقيم شراكات مع قطاع الصناعة وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين في تنظيم أنشطة التوعية بانتظام، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ التزامات الهند المتعلقة بمراقبة الصادرات وعدم الانتشار. وتشمل هذه الأنشطة أحداثاً خاصة بكل منطقة وقطاعات محددة (بالحضور شخصياً وعبر الإنترنت على السواء)، شاركت فيها قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والإلكترونيات، والفضاء الجوي، والدفاع، والمواد الكيميائية، والصناعات النووية، والتكنولوجيا الأحيائية، وغيرها من الصناعات، بما في ذلك الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويتضمن الموقع الشبكي لوزارة الخارجية ركناً مواضيعياً مستقلاً بعنوان "شؤون نزع السلاح والأمن الدولي"، وهو متاح من قائمة "وصلات مفيدة" على الصفحة الرئيسية لموقع الوزارة على الإنترنت. وهو يتضمن، في جملة أمور، معلومات ووثائق تتعلق بقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، وجزاءات مجلس الأمن المتصلة بعدم الانتشار، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبرنامج الزمالات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وقوانين الهند وأنظمتها ذات الصلة، والمبادرات الوطنية في مجال ضوابط التصدير وعدم الانتشار. يمكن الاطلاع على الصفحة مباشرة على الموقع: <https://mea.gov.in/01-disarmament-and-international-security-affairs.htm>.

ومنذ أن قدمت الهند تقريرها السابق عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والقرارات اللاحقة ذات الصلة به في آب/أغسطس 2019، اتخذت خطوات إضافية واضطلعت بأنشطة مختلفة وقدمت معلومات مستكملة من أجل تعزيز إطارها التشريعي والتنظيمي وتعزيزها أفضل فيما يخص ضوابط التصدير وتنفيذ القرار 1540 (2004) في المجالات ذات الصلة. وتتناول الفقرات التالية تلك الخطوات على وجه التحديد.

ألف - التواصل الدولي

1 - الأمم المتحدة

أصدرت اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال دورتها السابعة والسبعين في نيويورك (تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر 2022) أربعة قرارات تقدمها الهند سنوياً. وأصدرت اللجنة مرة أخرى بتوافق الآراء القرارين المعنونين "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل" و "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح". كما أصدرت اللجنة قراري الهند الآخرين بدعم واسع من الدول الأعضاء، "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" - التي تدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية دولية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها - و "تخفيض الخطر النووي" - الذي يقترح إعادة النظر في المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية للحد من خطر الاستعمال المتعمد أو غير المقصود للأسلحة النووية.

وبصفتها عضواً في مجلس الأمن لمدة عامين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت الهند في مداوالات تناولت مختلف المسائل المتعلقة بالأمن الدولي في المجلس. وتواصلت الهند أيضاً مع اللجان المعنية في الأمم المتحدة لبحث مسائل محددة تتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والتطورات المرتبطة بها.

وفي إطار الاستعراض الشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، جرى استعراض التدابير التي اتخذتها الهند لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات واعتبرت متوافقة مع الاحتياجات وفقا لمصفوفة التقييم التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). وتقيم المصفوفة تنفيذ أحكام القرار على الصعيد الوطني من حيث الامتثال القانوني (التنظيمي والإنفاذي على حد سواء) لأحكام الحظر، والتدابير والضوابط المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات.

علاوة على ذلك، في هذا السياق، وبشأن تجديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، شاركت الهند في المشاورات التي تناولت تقرير الاستعراض الشامل عن حالة تنفيذ القرار 1540 (2004) وقرار مجلس الأمن الجديد الذي مدد ولاية اللجنة لمدة 10 سنوات أخرى، أي حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2032. وقد أدرجت المعلومات التي قدمتها الهند عن انتشار المواد والمعدات والتكنولوجيا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، والطابع المتطور لمخاطر الانتشار، والنهج الإقليمي لآليات المساعدة، من بين أمور أخرى، على نحو مناسب في قرار المجلس 2663 (2022)، المتخذ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي تقرير الاستعراض الشامل.

2 - النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات

تسلم الهند بالدور الهام الذي تؤديه النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات، بما في ذلك إلى الإرهابيين وغيرهم من الأطراف الفاعلة من غير الدول. وما فتئت الهند تشارك بنشاط في النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات لترتيب فاسنار، ومجموعة أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، بما في ذلك عن طريق تبادل أفضل ممارساتها أو خبراتها التنفيذية في مجال ضوابط التصدير والمشاركة في وضع مبادئ توجيهية لضوابط التصدير وقوائم بالمواد والمعدات والتكنولوجيات التي تنظمها هذه النظم.

وتولت الهند الرئاسة العامة لترتيب فاسنار لمدة عام واحد (اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023)، مما يثبت أيضا مؤهلاتنا المعترف بها بشأن ضوابط التصدير ومسائل عدم الانتشار. وبصفقتها الرئيس العام للترتيب في عام 2023، لا تزال الهند مستعدة وملزمة بالعمل بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الآخرين لمعالجة الوظائف الأساسية والقضايا الأخرى للنظام، ضمانا لسلامة وفعالية الترتيب وتعزيز هدفه المتمثل في المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

وشارك ممثلو أكثر من 26 بلدا شريكا في التوعية (غير أعضاء في ترتيب فاسنار) والدول المشاركة في الترتيب في إحاطة تقنية محسنة، استضافها الترتيب في فيينا وشاركت الهند كرئيس عام للترتيب، في 19 حزيران/يونيه 2023. وناقشت الإحاطة التقنية المحسنة لترتيب فاسنار في عام 2023 قضايا التنفيذ المتصلة بضوابط التصدير والقضايا المتعلقة بقائمة المراقبة الخاصة بالترتيب، وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون من كبار المصدرين والمستوردين للأسلحة التقليدية والسلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج.

وأكدت الهند، بوصفها الرئيس العام لترتيب فاسنار، قيمة الحفاظ على ضوابط تصدير فعالة تماما وشجعت البلدان على اتخاذ قوائم المراقبة الخاصة بالترتيب مرجعا في نظمها الوطنية. علاوة على ذلك،

قدمت الهند معلومات عن دور التعاون بين الوكالات في فرض ضوابط فعالة على الصادرات وعن نهجها ومبادراتها المتعلقة بالتوعية والامتثال الداخلي، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة.

3 - اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية

إن الهند، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، تنفذ بفعالية التزاماتها فيما يتعلق بحظر استحداث وإنتاج وحيازة ونقل وتكديس واستعمال الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلاً عن عدم انتشارها.

وترأسست الهند بنجاح اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام 2017، مما أدى إلى اعتماد برنامج لما بين الدورات يتألف من خمسة اجتماعات مواضيعية للخبراء. وشاركت الهند بنشاط خلال برنامج ما بين الدورات من 2018 إلى 2022.

وقدمت الهند مقترحين/ورقتي عمل: إحداهما مع الولايات المتحدة - بشأن تعزيز تنفيذ المادة الثالثة من الاتفاقية، والثانية مع فرنسا - بشأن مقترح لإنشاء قاعدة بيانات للمساعدة في إطار المادة السابعة من الاتفاقية. وأسفر برنامج ما بين الدورات عن زيادة التفاهم المشترك بشأن مختلف المقترحات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وشاركت الهند أيضاً مشاركة بناءة خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع، الذي عقد في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأقر إنشاء فريق عامل ووضع شكل جديد لبرنامج ما بين الدورات. وسيقوم الفريق العامل بتحديد ودراسة ووضع تدابير فعالة، بما في ذلك تدابير ممكنة ملزمة قانوناً، لتعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من جميع جوانبها. وسيناقش أيضاً المسائل المتعلقة بالامتثال والتحقق.

4 - اتفاقية الأسلحة الكيميائية

الهند، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وعضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تواصل القيام بدور نشط من خلال التواصل مع دول أطراف خلال مختلف دورات المجلس التنفيذي، مثل الدورة المائة للمجلس، المعقودة في الفترة من 5 إلى 8 تموز/يوليه 2022، والاجتماع السنوي الرابع والعشرين للسلطات الوطنية، المعقود في الفترة من 22 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، المعقود في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 في لاهاي، مملكة هولندا.

وساهمت الهند بمبلغ 20 000 يورو في صندوق استئماني خاص تابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لدعم بناء وتشغيل مرفق جديد، هو مركز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للكيمياء والتكنولوجيا، الذي يجري بناؤه حالياً خارج لاهاي. وسيوفر المركز مرافق رائدة ويعزز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويلبي المرفق الجديد مطالب الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتطوير أدوات التحقق، وتحسين قدرات الكشف وتدابير الاستجابة، وزيادة أنشطة بناء القدرات.

وقدمت الهند إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ورقة عمل للمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية عن موضوع "تكييف نظام التحقق في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لمواجهة التحديات الناشئة". وورقة العمل هي محاولة لتناول التحسينات التي أدخلت على منهجية التحقق الحالية في ضوء أوجه التقدم التكنولوجي.

ومنذ عدة سنوات ما برح مجلس البحوث العلمية والصناعية - المعهد الهندي للتكنولوجيا الكيميائية، في حيدر أباد، بالهند، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يقدم دورة لتنمية المهارات التحليلية في المعهد للمناطق العالمية والآسيوية. وتعزز الدورة المعرفة النظرية والمهارات العملية للمشاركين في تحليل المواد الكيميائية ذات الصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويتلقى المشاركون محاضرات شاملة ويمارسون استعمال تقنيات التحليل الكيميائي المتقدمة مثل كروماتوغرافيا الغاز، وكروماتوغرافيا الغاز/القياس الطيفي للكتلة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري تغطية طرق إعداد العينات واشتقاقها تغطية عميقة.

وفي عام 2022، جرى تنظيم ثلاث دورات في المعهد لتنمية المهارات التحليلية برعاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشمل هذه الدورات دورةً للمشاركين العالميين من 5 إلى 16 أيلول/سبتمبر، ودورة للمشاركين في منطقة آسيا من 10 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر ودورة للمشاركين العالميين من 5 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر.

5 - برنامج زمالات شؤون نزع السلاح والأمن الدولي

بهدف التوعية وتبادل الآراء بين المسؤولين من جميع أنحاء العالم بخصوص المسائل المتصلة بالشؤون المعاصرة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والأمن الدولي، نظم معهد السلك الخارجي سوشما سواراج، بالتعاون مع شعبة شؤون نزع السلاح والأمن الدولي التابعة لوزارة الخارجية الهندية، برنامج الزمالات الثالث لنزع السلاح والأمن الدولي للدبلوماسيين الأجانب من 9 حتى 27 كانون الثاني/يناير 2023. وشارك نحو 34 دبلوماسياً من 30 بلداً في النسخة الثالثة من البرنامج. وعقدت النسختان الأولى والثانية من البرنامج في كانون الثاني/يناير 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 على التوالي.

وتلبي هذه المبادرة أحكام الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة المعنون "دراسة الأمم المتحدة بشأن التقييد في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة" وتتماشى مع التركيز على التقييد في مجال نزع السلاح في خطة الأمين العام لنزع السلاح، "تأمين مستقبلنا المشترك". وإلى جانب برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، فإن الهند هي البلد الوحيد الذي ينفذ برنامج زمالات مكرسا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

6 - المركز العالمي للمشاركة في مجال الطاقة النووية

عملاً بالتزام رئيس وزراء الهند آنذاك في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2010، أنشئ المركز العالمي للمشاركة في مجال الطاقة النووية في أيلول/سبتمبر 2010 كمركز امتياز لنشر التقييد في مجال السلامة والأمن النوويين والمساعدة على وضع تصميم مقاوم للانتشار من خلال الاستفادة من الشراكات الدولية. ووقع المركز مذكرات تفاهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدة بلدان.

ويضم المركز خمس مدارس معنية بنظم الطاقة النووية والأمن والسلامة والضمانات والتطبيقات. وأنشأت المدارس مختبرات لاكتساب خبرة عملية. ويضطلع المركز ببرامج تدريب وطنية وإقليمية ودولية لبناء

القدرات في ميادين الأمن النووي، والسلامة الإشعاعية، والضمانات، وتسخير تطبيقات التكنولوجيا الإشعاعية لأغراض الأمن الغذائي، والتوعية العامة، بما في ذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الأجانب.

وفي السنوات القليلة الماضية، نفذ المركز 6 برامج على الإنترنت كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، و 10 برامج تقتضي حضوراً شخصياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركاء دوليين آخرين. وبالإضافة إلى البرامج الدولية، نفذ المركز برنامجين وطنيين في مجالَي الأمن النووي والسلامة الإشعاعية.

باء - التدابير القانونية والتنظيمية

عُدل في عام 2022 قانون أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها (حظر الأنشطة غير المشروعة) لعام 2005 الذي كان ينص أصلاً على حظر الأنشطة غير المشروعة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها ليشمل أحكاماً محددة تتعلق بحظر تمويل الأنشطة المحظورة بموجب القانون أو أي قانون ذي صلة بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها وإعطاء صلاحية تجميد الأموال وغيره من التدابير المالية لمنع تمويل حيازة أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وأطلقت الهند سياسة التجارة الخارجية عام 2023، وهي سياسة ديناميكية وغير مقيدة لاستيعاب الاحتياجات الناشئة وقتئذٍ، بغية زيادة قيمة صادرات الهند من السلع والخدمات إلى تريليوني دولار بحلول عام 2030. وتتمثل إحدى الأركان الأساسية لسياسة التجارة الخارجية عام 2023 في تبسيط سياسة الهند بشأن المواد الكيميائية والكائنات الحية والمواد والمعدات والتكنولوجيات الخاصة بتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج، والتي أُدمجت في مكان واحد (مع فصل حصري) لتيسير الفهم والامتثال من قبل قطاع الصناعة.

ويجري سنوياً مواءمة قائمة الهند لمراقبة الصادرات مع قوائم الرقابة للنظم الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، أي ترتيب فاسنار، وفريق أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية. علاوة على ذلك، تعمل حكومة الهند على تبسيط عملية الترخيص لفئات معينة من المواد ذات الاستخدام المزدوج، مع مراعاة مادة التصدير واستخدامها النهائي ومستخدامها النهائي ووجهة التصدير، من بين أمور أخرى، والعمل على تعزيز رقمنة عملية الترخيص والتكامل مع الوكالات المختصة.

وأصدرت إدارة الإيرادات في وزارة المالية أمراً مؤرخاً 30 كانون الثاني/يناير 2023 يحدد إجراءات تنفيذ الجزاءات المالية المحددة الأهداف المتعلقة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي سياق المادة 12 (ألف) من قانون أسلحة الدمار الشامل، المتعلقة بحظر تمويل الأنشطة المحظورة بموجب القانون أو أي قانون ذي صلة بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ووفقاً لهذا الأمر، فإن مدير وحدة الاستخبارات المالية في الهند هو الموظف المركزي المكلف بتنفيذ هذه الأحكام.

وفي هذا الصدد، أنشئت آلية التنسيق المتعددة الوكالات بموجب المادة 12 (ألف) من قانون أسلحة الدمار الشامل، من أجل تأمين التنسيق الفعال بين العمليات المتصلة بتنفيذ هذه الأحكام التي تنطوي على أبعاد مختلفة. وتشمل هذه الآلية، التي ترأسها وحدة الاستخبارات المالية في الهند، المنظمين ووكالات إنفاذ القانون وغيرها من المنظمات الحكومية المختصة.

جيم - التوعية على الصعيد الوطني

في السنوات القليلة الماضية، شاركت وزارات ومنظمات حكومية مثل وزارة الخارجية، والمديرية العامة للتجارة الخارجية، وإدارة الإنتاج الدفاعي، والمجلس المركزي للضرائب غير المباشرة والجمارك، ومختلف غرف الصناعة وغيرها من أصحاب المصلحة في عدة أنشطة للتوعية. وشاركت في برامج التوعية هذه أعداد كبيرة من مختلف القطاعات، بما في ذلك الدفاع والفضاء الجوي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والمواد الكيميائية والنوية والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من القطاعات الهندسية والقطاعات المرتبطة بها. وتوعية قطاع الصناعة وغيره من أصحاب المصلحة ميدان مهمّ ليس فقط لتحسين فهم منتجي الأصناف الخاضعة للرقابة ومصدرها لضوابط التصدير فحسب، بل أيضا في تبادل أفضل الممارسات في مجال الامتثال الداخلي فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة على مستوى هذه المنظمات.

ودخلت الوكالات الحكومية في شراكة مع غرفة التجارة الهندية في حلقة عمل لأصحاب المصلحة في قطاع الصناعة بشأن ضوابط التصدير في كولكاتا، في المنطقة الشرقية من الهند، في آذار/مارس 2020، وللمناطق الجنوبية والغربية والشمالية من الهند في حيزران/يونيه وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2020، على التوالي. وخلال هذه المناسبات في عام 2020، أصدرنا شريطا مصورا بعنوان "برنامج امتثال داخلي من أجل ضوابط تصدير فعالة"، ووضعت الشريط حكومة الهند، بالشراكة مع وسائل الإعلام المعنية وشركاء في قطاع الصناعة. ويهدف الشريط المصور إلى تثقيف قطاع الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن ضوابط التصدير وتشجيع الامتثال الطوعي من قبل هذه المنظمات من خلال برامج امتثال داخلي. الشريط المصور متاح في: www.youtube.com/watch?v=J2zCGHgTt8.

ونظمت إدارة الطاقة الذرية في كانون الثاني/يناير 2020 برنامجا للتوعية بعنوان "ضوابط التصدير والتجارة في الأصناف والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة بالمجال النووي" للقطاع النووي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة في الحكومة وقطاع الصناعة، وبمشاركة خبراء دوليين ووطنيين. ونُظمت حلقة دراسية شبكية عن حالة ترخيص التجارة الاستراتيجية-1 وتحديثات عن قائمة مراقبة الصادرات ونظام مراقبة الصادرات في الهند في تموز/يوليه 2020 بالاشتراك مع مجلس الأعمال الأمريكي - الهندي وجمعية مصنعي الدفاع الهنود. وعقد المؤتمر الوطني الرابع حول ضوابط التصدير على الإنترنت في آذار/مارس 2021 بالاشتراك مع اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية.

وفي تموز/يوليه وأب/أغسطس 2021، نُظمت حلقات دراسية شبكية على الإنترنت للتوعية الخاصة بمنطقة محددة لفائدة الصناعات التي تتعامل في المواد الدفاعية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، بالشراكة مع غرف الصناعة، أي جمعية مصنعي معدات الدفاع الهنود واتحاد الصناعة الهندية - للمناطق الجنوبية والغربية والشرقية والشمالية من الهند. ونُظمت أيضا فعاليات توعية خاصة بقطاعات معينة بالشراكة مع غرفة التجارة الهندية في شباط/فبراير 2021 وكذلك بشأن عمليات نقل التكنولوجيا غير الملموسة بالشراكة مع أصحاب المصلحة في الحكومة وقطاع الصناعة المعنيين، وخصوصا الرابطة الوطنية لشركات البرمجيات والخدمات في تموز/يوليه 2021. وخلال هذا الحدث، صدرت مذكرة إرشادية بشأن نقل التكنولوجيا غير الملموسة أعدتها الرابطة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المختصة.

والى جانب التركيز على برامج التوعية الخاصة بكل منطقة وقطاعات محددة في السنوات القليلة الماضية، كان هناك توجه نحو الوصول إلى الشركات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة الحجم والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وغيرها بواسطة المنظمات المعنية بالأمر. ونُظِم في آب/أغسطس 2022 حدث توعية عن السياسة والامتثال المتعلقين بضوابط التصدير لقطاع الكيماويات والبيetroكيماويات بالشراكة مع اتحاد صناعات غوجارات في فادودارا (غوجارات). ونُظِمَت حلقتان دراسيتان شبكيتان للتوعية في عام 2022 للمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمختبرات والمراكز في سياق عمليات نقل التكنولوجيا غير الملموسة: واحدة لقطاعات الكيماويات والبيetroكيماويات والتكنولوجيا الحيوية، في شباط/فبراير 2022، والثانية لقطاعات الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، في حزيران/يونيه 2022.

وبرنامج الامتثال الداخلي أداة هامة للمنظمات لكي تنفذ ضوابط التصدير، ولا سيما من منظور عمليات نقل التكنولوجيا، التي تجري فيها معظم صادرات الأصناف الخاضعة لضوابط التصدير من خلال وسيط غير ملموس. ولتحقيق هذا الهدف، نُشر في عام 2022 كتيب مشترك بين الحكومة وقطاع الصناعة عنوانه "عناصر برنامج امتثال داخلي فعال لتصدير/نقل السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج"، بالتعاون مع الرابطة الوطنية لشركات البرمجيات والخدمات وأصحاب المصلحة المعنيين في قطاع الصناعة، والذي يضع عناصر برنامج امتثال داخلي فعال لتصدير أو نقل المواد المزدوجة الاستخدام من قبل المنظمات. وأصدر هذا الكتيب خلال حلقة دراسية شبكية نُظِمَت في كانون الأول/ديسمبر 2022 بالتعاون مع الرابطة، وركزت الحلقة على برامج الامتثال الداخلي لتصدير أو نقل المواد المزدوجة الاستخدام. وتوفر العناصر التي يغطيها الكتيب إطاراً للمنظمات لتحديد وتقليل المخاطر المرتبطة بتصدير أو نقل المواد المزدوجة الاستخدام وكفالة الامتثال للقوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة المتعلقة بضوابط التصدير.